

المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٥

## الباب نصف المفتوح أمام سوريا

لم يختلف مضمون التقرير الذي قدمه القاضي الألماني «ديتليف ميليس» إلى مجلس الأمن عن التوقعات الإعلامية والتسريبات المختلفة التي انطلقت في سماء المنطقة خلال الأسابيع القليلة الماضية.. الصحيح بالطبع أن التفاصيل جاءت أكثر وضوحاً.. والصياغات بدت مستندة إلى ما رآه التقرير أدلة.. وقرائن.. لكن المعنى الإجمالي لا يختلف كثيراً عما كان متداولاً.

لم يختلف مضمون التقرير الذي قدمه القاضي الألماني «ديتليف ميليس» إلى مجلس الأمن عن التوقعات الإعلامية والتسريبات المختلفة التي انطلقت في سماء المنطقة خلال الأسابيع القليلة الماضية.. الصحيح بالطبع أن التفاصيل جاءت أكثر وضوحاً.. والصياغات بدت مستندة إلى ما رآه التقرير أدلة.. وقرائن.. لكن المعنى الإجمالي لا يختلف كثيراً عما كان متداولاً. لقد ألمحنا إلى مثل تلك المعاني الواردة في التقرير، في ضوء المعلومات المتداولة، من خلال مقالين سابقين على مدى الأسبوعين الماضيين.. الأول كان بعنوان «لماذا يتحمل كل العرب أخطاء بعض العرب؟».. والثاني كان بعنوان «بعد انتحار الوزير وقبل صدور التقرير - مستقبل سوريا».

الآن خرج الأمر من نطاق التكهنات، والتخمينات، ودخل مساحة قلق مختلفة، استنادا إلى 54 ورقة هي مضمون التقرير الذى كتبه القاضى الألمانى «ديتليف ميليس» رئيس لجنة التحقيق الدولية فى جريمة اغتيال رفيق الحريرى رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق.. وأصبحت هناك استحقاقات واجبة.. ومسئوليات محددة.. تفرض نفسها على الأطراف المختلفة.. خاصة فى دمشق

إن قراءة أولية لما تم إعلانه من نص التقرير تبدو مهمة، لاسيما أن هذا التقرير سيكون محورا أساسيا فى علاج أوضاع المنطقة خلال الفترة المقبلة.. وفى ضوء أن تحركات عدد من العواصم الدولية والإقليمية أوحى - إن لم تكن تؤكد - أنها كانت لديها انطباعات أو ربما معلومات عما سوف يواجه المنطقة من تحديات بعد صدور التقرير: 1- بداية يقول التقرير أن اغتيال الحريرى لم يكن عمل «أفراد»، وإنما «مجموعة معقدة»، وبغض النظر عن أن هذه العبارة لم تحمل تهديدا محددًا أو اتهامًا واضحًا لدولة ما.. وبالتحديد سوريا.. أو نظام الحكم فى لبنان فى وقت اغتيال الحريرى.. وبغض النظر عن أن التقرير يتجه إلى أن الدافع المرجح لاغتيال الحريرى كان «سياسيا».. فإن العبارة التى يقول فيها التقرير أن تلك المجموعة كانت

مرتبطة بالفساد أو التزيف أو غسيل الأموال قد تكون ساهمت في العملية.. ينقل الموضوع أيضا إلى ما هو أبعد من السياسة. بمعنى أدق فإن بناء التحليلات على أساس أن اغتيال الحريري كانت له أسباب تتعلق بمواقفه السياسية.. قد لا يكون كافيا لتفسير المواقف.. بل إن تقرير «ميليس» يلمح إلى أن هناك تقاطعات مالية.. وأعمال جريمة.. وعصابات مافيا.. ومصالح أفراد.. وتعارضات بيزنس.. قد تكون اختلطت بالسياسة. وفي لبنان، وما حولها، هناك أحاديث متنوعة عن كلام من هذا النوع.. وفي كثير من الأقاويل التي ترددت أثناء جدل التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود.. كان هناك صدى لأحاديث البيزنس.. وكون أن رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري كان في الأصل وفي الأهم رجل أعمال، يدير مؤسسة مالية واقتصادية ضخمة، ومشتبك تماما في السوق اللبنانية والإقليمية وغيرها، هو عامل لا يمكن إغفاله في النظر إلى الأمور. إننا إذن لسنا بصدد تصرفات حكومية، أو سياسات دول، بقدر ما نحن في مسألة عصابات وأفراد.. قد تكون استغلت مواقعها السياسية والتنفيذية.. في صراعات خاصة.. وربما وظفت الخلافات السياسية لصالح أمور شخصية. والسؤال هو: كيف يمكن أن تؤثر هذه الأمور على مصير المنطقة؟!!

2- صياغات التقرير، في هذا الجزء بالتحديد تميل كثيرا إلى استخدام كلمة «قد».. وتحيل الأمر إلى «مجموعة».. وهو ما يفتح بابا كبيرا للأمل في أن تجد سوريا الدولة بابا للعبور.. والمرور مما وصفته كافة الأوساط بأنه «عاصفة». ولاشك أن تلك رسالة ضمنية وإن كانت واضحة في ثنايا صفحات التقرير.

3- لكن «باب العبور» من العاصفة يبقى مشروطا، صحيح أن التقرير قال: «إن التحقيق

لم يستكمل بعد».. وصحيح أنه قال: «إن استكمال التحقيق رهن بموافقة الحكومة اللبنانية التي سوف تضطلع به».. ولكنه أيضا قال: «إن هناك حاجة مؤكدة لتعاون أكبر من كافة الدول وبخاصة سوريا». إن صياغة الجملة الأخيرة، بدون أن تكون اتهاما واضحا لسوريا بعدم التعاون مع التحقيق، وإعلان الاحتياج إلى التعاون من كافة الدول، يعنى أن الباب مفتوح أمام سوريا.. خلال الفترة المقبلة.. وأن بإمكانها أن تتحرك بأساليب مختلفة.. بخلاف الأساليب القديمة.. وحتى 15 ديسمبر وهو التاريخ المتوقع - صحفيا - أن يعلن عنه مجلس الأمن كمدى زمني جديد لعمل اللجنة. لكن الباب المفتوح أمام سوريا مشروط بسبب آخر، فالتقرير يفصل ما بين سوريا وما بين بعض مسئولياتها، وعلى سبيل المثال فإن «ميليس» يوجه اتهاما محددًا لوزير

الخارجية السوري فاروق الشرع بالتضليل.. إذ يقول: «إن رسالة وزير خارجية سوريا فاروق الشرع التي وجهها إلى اللجنة قد ثبت أنها تحتوى معلومات مضللة».. وهذا كلام خطير له مدلولات عديدة فى عرف القانون الدولي.. وفى مضمون التقرير.

4- الأمر الأهم هو أنه لا يمكن إخفاء معلومات فى هذا الملف شديد الخطورة الذى لا تتعلق به مصائر دولتين وجماعات، وإنما تتعلق به مصائر المنطقة كلها.. وعلى سبيل المثال فإن التقرير لم يستند فقط إلى أقوال شهود ومعلومات حصل عليها من أفراد.. ولكنه راجع تسجيلات تليفونية من الواضح أنها خضعت للتحليل والمتابعة. تقرير «ميليس»، بكل أهميته، يتحدث عن رقم

تليفون محمول باشتراك مدفوع مقدما، وهناك تفاصيل أخرى، تشير إلى أنه من المستحيل فى ظل التطور التكنولوجى والرقابة العالمية على الهواتف وغيرها من الاتصالات.. بإخفاء مؤامرة.

5- يقول التقرير أنه «لا يمكن الوصول إلى صورة كاملة عن عملية الاغتيال إلا عن طريق تحقيق شامل».. وهو ما يعنى أننا بصدد قرار جديد من مجلس الأمن.. قد يمنح اللجنة - كما أشرنا فى مقال الأسبوع الماضى - سلطات

أوسع، وولاية زمنية ومكانية أكبر. وفي هذا السياق يقول التقرير: «ينبغي أن تنتظر السلطات اللبنانية في جميع آثار القضية بما فيها المعاملات المصرفية، وإلى تقييم تتابع التفجيرات نظرا لإمكانية وجود علاقات بين بعضها».. ويعنى ذلك أن التحقيق الدولي في اغتيال الحريري قد يمتد إلى عمليات الاغتيال التي تمت في لبنان بعد موته.. مثل اغتيال الصحفي سمير قصير.. ومحاولة اغتيال المذيعة منى شدياق. ولقد قال كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة عقب تسلمه التقرير إن التحقيق لم يستكمل بعد، وقالت مصادر أمريكية لإذاعة «راديو سوا» أن «ميليس» يحتاج مزيدا من الوقت لتوسيع التحقيق لكي يتضمن أسباب وفاة وزير الداخلية السوري غازي كنعان.. حيث تثار شكوك بأنه لم ينتحر.. وإنما اغتيال لترهيب مسئولين سوريين أو للتستر على معلومات». ومن ثم، فإن الملف في طريقه إلى مزيد من «الفتح».. وعلى الرغم من ذلك التطور المحتمل، فإن هذا قد يحمل مصاعب لعدد من الأطراف.. إلا أنه يحمل أيضا «أمل» إذا ما تم التعامل بحنكة مع الأمور.. وإذا ما أديرت أزمة التقرير بعقلانية أكبر.

6- لقد استبق الرئيس السوري بشار الأسد إعلان التقرير، وقال في حوار صحفي قبل أيام، أن أي مواطن سوري يثبت أنه متورط في

اغتيال الحريري يعتبر خائناً.. ويجب أن يحاكم..  
سواء في سوريا أو أمام محكمة دولية.. وإعلان  
هذا المبدأ في سوريا وعلى لسان رئيسها يعني أن  
الدولة لا تساند عملية الاغتيال.. ولم تقف معها..  
وقد حرص تقرير ميليس على ألا يقول أن عملية  
الاغتيال هي عمل دولة.. وإنما قد تكون عمل  
«مجموعة».. وبالتالي فإن المفترض الآن هو أن  
يتحمل كل شخص مسؤولياته.. وبوضوح.. وأظن  
أن هذا هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع ذلك الأمر  
الجلل. غير أنه من الواضح أن ذلك لن يكون  
عملاً سهلاً، في ضوء أن الاتهامات تطال  
أشخاصاً مؤثرين في لبنان.. وسوريا.. صحيح  
أنها تقع الآن في دائرة الاشتباه.. لكن الأصابع  
المختلفة تشير إلى رستم غزالة رئيس المخابرات  
السورية السابق في لبنان، وعاصف شوكت  
صهر الرئيس الأسد، وقيادات أمنية في لبنان،  
وهاهي الآن تمتد رسمياً إلى فاروق الشرع وزير  
الخارجية السوري.. الذي قال التقرير أنه قام  
بتضليل لجنة التحقيق. وفي هذا السياق، فإن  
«بيير روسلان» كاتب المقال الافتتاحي لصحيفة  
لوفيجارو الفرنسية إذا أراد نظام حكم بشار الأسد  
البقاء فسوف يتحتم عليه حرق أوراقه.. وقد آن  
الأوان لذلك.. كما قال روسلان. ولاشك أن هناك  
مصاعب جمة في ذلك الخيار، فالقرار بحرق  
الأوراق لا يمكن أن يتم هكذا ببساطة في ضوء

العلاقات المتشابكة، والمواقع المؤثرة التي يحتلها الأشخاص المعنيون في الأمر.. وبه.. ولاسيما أن الاتهامات رغم صدور التقرير لم تتبلور بعد إن الخلاصة في هذا السياق هي أن التقرير كان عبارة عن مجموعة رسائل وتلميحات صريحة أكثر من كونه اتهاما قانونيا محددًا.. وبالتالي فهو يضع الكرة في ملعب عدة عواصم.. وفي ملعب مجلس الأمن.. لكن الركلة الأولى التي ستحدد مصير الموقف هي في قدم اللاعب السورى.

6- من الأمور اللافتة للنظر كذلك أن الولايات المتحدة لم تتعجل توجيه الاتهامات وإعلان الموقف الذى ستعالج به الملف بعد صدور التقرير.. وحتى كتابة هذه السطور فإن واشنطن كانت ملتزمة بموقف التريث وإعلان حاجتها إلى «قراءة التقرير».. وهو ترو غير معتاد من الولايات المتحدة التي لا يمكن تصديق أنها لم تكن على اطلاع بمضمون ما سوف يقوله «ميليس». والسؤال هو: هل يمثل موقف الولايات المتحدة هذا رغبة في إضفاء الصفة القانونية على التقرير.. وبحيث لا يؤدي أى رد فعل متعجل منها إلى تأكيد المعانى التي تقولها سوريا حول «تسييس التقرير».. وفي ذلك فإننا نشير إلى ما قاله كوفى عنان بعد صدور التقرير، حيث أكد على: «أن التقرير يجب أن يبقى

نقيا».. وأضاف: «إن المسألة قد تسييس من قبل آخرين في المنطقة أو خارجها.. ولكنني لا أعتقد أنه يجب أن يكون عملي كأمين عام أن أشجع على التسييس». وأردف: «سوف أقدم تقريرا قضائيا ونقيا إلى مجلس الأمن». أم أن الولايات

المتحدة تريد ان تبقى الباب نصف مفتوح، وأنها ربما استجابت إلى مطالبات عديدة من أطراف مختلفة بإبقاء الأمر في حدود عدم التعجل.. وفي سياق منح الفرص.. لعل مواقف تتبدل وتتغير. الأمور غير واضحة، لكن هناك محللين يقولون أن الولايات المتحدة تسعى إلى عدم تكرار أخطائها في العراق، وأنها وبمساندة فرنسا، تحاول استعادة المكانة والرونق الدبلوماسي.. وأن تتحمل سوريا نتيجة مواقفها وأن ترد على الاتهامات. في هذا السياق، تم نفي تسريبات صحفية قالت يوم الخميس أن هناك مشروع قرار فرنسي أمريكي بفرض عقوبات على سوريا، واتخاذ إجراءات تصعيدية من خلال مجلس الأمن.. لكن هذا النفي لم يدفع محللين إلى أن يتخلوا عن تصور أن أمام الولايات المتحدة خيارين.. الأول: هو إصدار قرار يخضع للفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة ويعنى استعمال القوة العسكرية مثلما حدث تجاه العراق. والثاني: قرار يخضع للفصل السادس وهو اللجوء إلى ضغوط سياسية.

7- إن الأمر برمته مرتبط بجانب آخر لا يقل أهمية، وهو تقرير «تيرى رود لارسون» مبعوث الأمين العام حول تطبيق القرار 1559 الخاص بانسحاب القوات السورية من لبنان.. ومتابعة نزع سلاح الميليشيات. إن تلك نقطة مهمة للغاية، وهي تمثل ورقة ضغط جديدة محتملة على سوريا، والصحيح بالطبع أن الولايات المتحدة تقول أنه تم إرجاء هذا التقرير لتجنب الازدحام وليس من أجل تفادي «توجيه صدمات عدة لبلد واحد في أسبوع واحد».. هذا صحيح..

ولكن التأجيل لا ينفى أن سوريا أمام استحقاق آخر وقريب ولا مفر منه.

8- وبعيدا عن التقريرين، وإن لم يكن منفصلا عنهما، فإن المناخ في لبنان سوف يؤثر بالطبع على مسار الأحداث.. ذلك أن الأجواء متوترة.. وهناك تحسب لاحتمالات حدوث انهيار أمني.. وانفجار عام في الأوضاع.. لاسيما أن أصابع الاتهام في تقرير «ميليس» قد حملت بعض المسؤولية في اغتيال الحريري لتنظيم الأحباش الذي يقال أنه خاضع للمخابرات السورية.. وكذلك لعناصر من حركة أحمد جبريل.. بما يعنى أن العامل الفلسطيني قد أقحم في المعادلة. هناك توجسات كبيرة، وقد انعكست على الشارع اللبناني، الذى توتر وعبر عن ذلك من خلال حركة مفاجئة بين الناس دفعتهم إلى تخزين وقود

السيارات والتزاحم على المحلات.. وكان هناك توقعاً متوتراً عاماً.. فضلاً عن الإجراءات الطارئة التي اتخذتها السلطات اللبنانية رغم أن رئيس الوزراء يقول أنه لا يوجد احتمال لحدوث انفلات أمني. إن ضمان أمن لبنان، والسيطرة على كل العناصر التي قد يفلت زمامها، سواء برغبتها، أو برغبة من يحركها، هو أحد عناصر ضمان إبقاء الباب مفتوحاً أمام فرص علاج الموقف المتأزم.. ولاشك - كما أشرنا في مقال سابق - أن حفظ الأوضاع في لبنان ومنع انفجارها سيكون عاملاً قوياً ومؤثراً في المعالجات الضرورية والعاجلة للأزمة.

8- إن المثير في الأمر هو الموقف الذي تبناه حزب الله، بكل ما هو معروف عنه من علاقات

مع سوريا، تبين حسن التفريط.. إذ قال حسن نصر الله الأمين العام للحزب: «إن كل اللبنانيين والسوريين يسعون إلى معرفة الحقيقة.. ويدينون

باختلاف توجهاتهم هذه الجريمة ويطالبون بالبحث عن القتلة ومعاقتهم». وفي حين هاجم محاولة تسييس التقرير، فإنه في معرض حديثه عن القرار 1559 قال: «لا نريد أن نتحدى المجتمع الدولي».

إجمالاً، تبدو المنطقة بصدد وضع ساخن وحاد جديد، يفرض على كل الأطراف مسؤوليات محددة، ينبغي أن يتصدى لها الجميع، فإنه ليس كل العرب تحمل أخطاء بعض العرب.. وليس على دولة ما أن تحتل وتتحمل أخطاء بعض الأفراد.. خصوصاً إذا لم يكن الأمر يتعلق بأمور مبدئية أو سياسات محددة بقدر ما هو يتعلق بصراعات بيزنس اختلط مع المواقف السياسية كما ألمح التقرير.

عبد الله كمال